تنمية المستوطنات البشرية في دول الخليج العربي

عمر الخطيب *

الملخص :

يعتبر موضوع « المستوطنات البشرية » الآن من الموضوعات الهامة للتنمية في جميع البلدان النامية ، وبضمنها بلدان الخليج العربي ، وقد أولته الأمم المتحدة أهمية كبيرة في « الاستراتيجية الانمائية الدولية » التي حددت هدفين رئيسيين للمستوطنات البشرية ، الهدف الأول ويتمثل في تحسين نوعية الحياة والبيئة بوسائل عديدة ، والهدف الثاني ، قيام الدول النامية بصياغة السياسات الكفيلة بتوفير المأوى والمرافق والخدمات الاساسية للمواطنين .

وفي مؤتمر المستوطنات البشرية الذي عقد في يونيو ١٩٧٦ بمدينة فانكوفر بكندا تحت اشراف الأمم المتحدة أوضحت البلدان النامية المشاركة ان مشكلتها الديمغرافية الاساسية تتمثل في مشكلة التوزيع السكاني في الداخل ، وان مشكلات النمو الحضرى السريع كذلك من أهم المشكلات التي تواجهها تلك البلدان . وتكتسب هذه المشكلات بعدا وحجما متميزين ، وأكثر تفاقما في دول الخليج العربي ، بالنظر الى النمو السريع الذي شهدته تلك الدول منذ عام ١٩٧٤ ، حيث لم يعد بامكانها تخطيط المستوطنات البشرية على الصعيد الوطني بشكل شامل ، وادماج هذا التخطيط في صلب عملية التخطيط التنموي بمجملها ، وظلت نشاطات المستوطنات البشرية تقوم الواحدة منها بمعزل عن الأخرى ، سواء في مجال الاسكان أو التشييد والعمران أو الخدمات الاساسية .

وهذه الدراسة تحاول أن تتعرض بايجاز للنمط التنموي في دول الخليج ، لنتعرف في ضوء ذلك على المشكلات المتصلة بالمستوطنات البشرية ، وحجم تلك المشكلات وعلاقتها بعملية التنمية الوطنية بمجملها ، كما تستعرض الدراسة بعض الأفكار والمقترحات التي من شأنها أن تسهم في حل تلك المشكلات في حال الأخذ بها .

مقدمة :

يشهد العالم ، ولا سيما مجموعة الدول النامية فيه ، تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة وشاملة منذ حوالي عقدين من الزمان على وجه التحديد . وعلى الرغم من وجود فروقات في تفاصيل كيفية حدوث هذه التغيرات لكل بلد نام على حده ، فانه يمكن ، بوجه الاجمال ، النظر الى تلك التغيرات على أنها « ثورة حضرية » (عزام ، ١٩٨٢ : ٨٣٧) واذا ما اعتبرت هذه التغيرات الكبيرة المتعلقة بعملية التحضير واعادة توزيع السكان ناتجه عن النمو الطبيعي للسكان أو عن الهجرة ، الداخلية منها والخارجية ، فانها ليست سوى ظاهرة مباشرة لاتجاه النمو والتطور في البلدان النامية . ومما لا شك فيه أن هناك علاقة عضوية بين تلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبين عملية التنمية .

ويعتبر موضوع « المستوطنات البشرية » الان من الموضوعات الهامة والملحة للتنمية في جميع البلدان النامية ، وبضمنها طبعا دول الخليج العربية . كما أنه من الموضوعات التي أولتها الأمم المتحدة أهمية كبيرة في « الاستراتيجية الانمائية الدولية » . وبموجب هذه الاستراتيجية ، فان اهداف المستوطنات البشرية تتمثل اساسا في هدفين اثنين : الهدف الأول ، تحسين نوعية الحياة والبيئة بوسائل عديدة ، من بينها صياغة ، وتنفيذ السياسات التخطيطية والانمائية الملائمة والرامية الى اقامة توازن افضل على صعيد الاقاليم المختلفة ، بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية ، وكذلك عن طريق تعزيز التدابير الرامية الى تحسين الظروف السكنية لأقل المناطق والجماعات حظا في اطار التخطيط للمستوطنات البشرية .

الهدف الثاني ، ان تقوم البلدان النامية بصياغة السياسات الكفيلة بتوفير المأوى الاساسي والمرافق الأساسية . وفي سبيل ذلك ، وتحقيقا للفائدة من الأثر المضاعف للاستثمار في مجال المستوطنات البشرية ، يتحتم على البلدان المعنية ان تقوم بتنمية صناعات التشييد فيها ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسكان المنخفض الكلفة ، وبدعم مؤسسات التمويل المعنية ، مع تنشيط البحوث ، ونشر النتائج التي يتم التوصل اليها حول كفاءة التشييد ، وانخفاض الكلفة اللازمة للتصميم والتكنولوجيا في مجال المرافق الاساسية ، بالاضافة الى استخدام مواد بناء محلية ، فضلا عن اجراءات حماية البيئة .

ولم تكتف الامم المتحدة بهذه التوجيهات النظرية للبلدان النامية بخصوص المستوطنات البشرية ، بل إنها وضعت في الوقت نفسه برنامجا يرمي الى المساهمة في الجهود المبذولة على الصعيدين القطرى والاقليمي من أجل زيادة الاهتمام بالعناصر المكونة للمستوطنات البشرية ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السياسات والخطط والبرامج الانمائية الشاملة . ويقدم البرنامج مساهمات تقنية من شأنها تعزيز تنمية المستوطنات البشرية عن طريق تدابير مبتكرة ترمي الى تحسين المستوطنات البشرية ، والى زيادة المشاركة الفعالة لجميع الفئات السكانية في عملية التنمية مع تقليص الفوارق المجحفة الناجمة عن النمو الاقتصادي وعن عمليات التغيير الأخرى . هذا فضلا عن رفع مستوى اداء الموظفين العاملين في مجال تخطيط المستوطنات البشرية ، وما يتعلق بذلك من تحليل للسياسات وتقييم للأعمال والبرامج ،

فضلا عن مؤازرة الجهود الاقليمية المبذولة في مجال تنمية المستوطنات البشرية ، مع اهتمام خاص بقضايا اللاجئين والمهجرين .

وفي مؤتمر « المستوطنات البشرية » الذي عقد في حزيران / يونيو ١٩٧٦ بمدينة فانكوفر بكندا(١) ، اوضحت معظم البلدان النامية التي شاركت في المؤتمر ــ والذي عقد بدوره تحت اشراف الأمم المتحدة ــ ان مشكلتها الديمغرافية الأولى هي مشكلة التوزيع السكاني في الداخل . كذلك اعتبرت أن مشاكل النمو الحضري السريع ومشاكل توزيع السكان هي من أهم المشاكل التي تواجه تلك البلدان ، وبضمنها البلدان العربية ، وفي طليعتها اقطار الخليج العربية . وتوقعت تلك البلدان أن تستمر مشاكلها هذه حتى سنة ٢٠٠٠ .

وتكتسب هذه المشكلات بعدا وحجما متميزين واكثر تفاقما في دول الخليج العربية تحديدا بالنظر الى التوسع الاقتصادي السريع للغاية الذي شهدته تلك الدول منذ عام ١٩٧٤ ، اي اثر ارتفاع مداخيلها من العوائد البترولية بمعدلات عالية جدا لم تكن تتوقعها ، بل ولم تحلم بها من قبل . وفي خضم التوسع الاقتصادي السريع لم تتمكن تلك الدول من تخطيط المستوطنات البشرية على الصعيد الوطني الشامل ، وادماج هذا التخطيط في صلب عملية التخطيط التنموي بمجملها على الصعيد الوطني ، وظلت نشاطات المستوطنات البشرية تقوم الواحدة منها بمعزل عن الأخرى سواء في مجال الاسكان أو التشييد والعمران أو الخدمات الاساسية حتى الوقت الحاضر ، وذلك على الرغم من بعض المحاولات المبذولة في عدد ضئيل من دول الخليج لتخطيط المستوطنات البشرية .

لذا فاننا سنحاول في هذه الدراسة أن نتعرض بايجاز للنمط التنموي في دول الخليج العربية منذ فورة اسعار البترول حتى الوقت الحاضر ، لنتعرف في ضوء ذلك على المشاكل المتصلة بالمستوطنات البشرية وحجم تلك المشاكل وعلاقتها بعملية التنمية الوطنية بمجملها ، ثم نستعرض بعض الأفكار والمقترحات التي من شأنها ان تسهم في حل تلك المشكلات في حال الاخذ بها .

أولا : النمط التنموي في دول الخليج العربية

عرض موجز

ليس في وسعنا في هذا المقام ان نتعرض لكافة الجوانب المتعلقة بدراسة النمط التنموي في دول الخليج العربية ، فضلا عن أن هذا التعرض يخرج عن نطاق هذه الدراسة . لذلك فاننا سنقتصر هنا على استعراض تلك الجوانب فقط التي يمكن أن يكون لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بالموضوع الأصلي الذي نحن بصدد دراسته ، الا وهو موضوع المستوطنات البشرية .

وبناء عليه ، يمكننا أن نستعرض تلك الجوانب بتركيزها في النقاط الرئيسية التالية :

(١) الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل .

(٢) تدفق الأيدي العاملة الأجنبية وتركزها في المدن وحولها .

(٣) نمو وتركز قطاع الخدمات في المدن .

دخلت دول الخليج العربية عقد الثمانينات وقد حققت على صعيد البنى الاساسية المحلية انجازات كبيرة . ففي قطاع النقل ، واصلت هذه الدول اهتمامها بوسائل النقل البري وتطوير وسائل النقل الجوي والبحري فزادت من دعمها لشركات الطيران الوطنية ، ووسعت اسطول الطائرات ، وقامت ببناء المطارات الحديثة ، وحسنت الخدمات الأرضية كما قامت بتطوير موانئها ، ورفعت كفاءة الاداء والتشغيل فيها . وبذلك تغلبت على مشاكل الاختناقات الحادة التي برزت في هذه الدول بالذات في منتصف السبعينات في معظم موانئها ، على اثر تصحيح اسعار النفط ، وازدياد حجم وارداتها من الخارج وقد تركزت كل هذه الخدمات في المدن الساحلية.

وبالنسبة للنقل البري ، تتراوح نسبة الطرق التي جرى تعبيدها بين ٨٠ ٪ ــ ٩٠ ٪ من شبكات الطرق لديها .[٢] ومع ذلك فاننا نجد بان الجزء الأعظم من هذه النسبة يتعلق بشبكة الطرق في المدن او بالطرق الخارجية الواصلة بينها . اما الطرق في الارياف والقرى فانها في معظمها ، لا زالت بحاجة الى تطوير ، كما أنها بحاجة الى توسيع لشبكتها .

وفي قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ، انشأت دول الخليج محطات ارضية في اراضيها ، وقامت بتحسين خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ، فيما بينها وبين العالم الخارجي . اما في قطاع الكهرباء فقد وسعت دول الخليج شبكاتها الكهربائية وعممتها على كافة انحاء البلاد تقريبا ، ويعتبر هذا القطاع من اكثر قطاعات الخدمات الأخرى نموا في تلك الدول .

وفي المقابل فانه بالنسبة لقطاع المياه والمجارى تشكو هذه الدول من محدودية مياهها العذبة ، بالاضافة الى تخلف خدمات المجارى فيها الى حد كبير . فقد نشأت المدن في الدول الخليجية دون أن يتم التمهيد لذلك ببناء شبكات حديثة للمياه والمجارى . وليست القرى والأرياف والمناطق النائية وحدها هي التي تشكو من تخلف هذا القطاع في الدول الخليجية حتى الان بل إن العواصم والمدن الرئيسية نفسها هي التي تعاني من نفس الظاهرة .

(٤) نمو قطاع الانشاءات والتشييد وتركزه في المدن .

شهدت الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ نموا هائلا في قطاع الانشاءات والتشييد في دول الخليج العربية ، ولا سيما الدول ذات الفائض في رأس المال . ونتيجة لذلك ، فقد ارتفعت اسعار الأراضي في المدن بشكل هائل ، وتم تشييد المباني والمنشآت دون اكتراث كبير بالكلفة أو بالطلب في نهاية المطاف . وفي الامارات العربية المتحدة ، ادت هذه الوضعية في اخر الأمر الى انهيار سوق الممتلكات العقارية . وكان لهذا النمو السريع لهذا القطاع اثر كبير في زيادة معدلات التضخم في تلك الدول[٣] . وكما اسلفنا ، فانه منذ عام ١٩٧٩ بدأ قطاع الانشاءات والتشييد في التراجع نسبيا . وقد ارتكز هذا القطاع بشكل كبير في المدن ، وبما أنه بطبيعته يعتبر من اكثر القطاعات استجلابا للعماله ، فاليه يعزى السبب الى حد كبير في اكتظاظ المدن

والمناطق المجاوره ، بالاعداد الكبيرة من العمالة الأجنبية ، وازدحام المدن بالسكان ، مع ما سببه ذلك من اختناقات في العديد من قطاعات الخدمات .

(٥) نمو قطاع التجارة الداخلية والخارجية وتركزه في المدن .

نتيجة لفورة اسعار النفط المتلاحقة منذ اواخر عام ١٩٧٣ ، ازدادت القوة الشرائية للفرد في الدول الخليجية ذات الفائض في رأس المال بشكل خاص ، وذلك بازدياد حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول . فقد بلغ معدل نصيب الفرد فيها من ذلك الناتج عام ١٩٨٠ مثلا ٦٨٣٠ دولارا[٤] . وكان من نتيجة ذلك ان قويت حركة التجارة الداخلية والخارجية في آن واحد ، ولكنها ايضا تركزت في المدن التي اصبحت مراكز سكانية « مهيمنة » بسبب تركز الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والترفيهية فيها . ونمت في اوساط هذه المدن نزعة استهلاكية ترفية ، اتخذت اشكالا متطرفة احيانا ، سواء على مستوى الغذاء او الكساء او وسيلة النقل أو أدوات الترفيه والتسلية . وكان من شأن ذلك أن ينمو قطاع التجارة الخارجية على حساب القطاع الخاص للقطاع الخاص نتيجة لكون تلك المجتمعات الخليجية مجتمعات استهلاكية بالدرجة الأولى وليست منتجة . وتركزت هذه التجارة في المدن أو حولها . وحين نتكلم عن التجارة الخارجية للقطاع الخاص في تلك المجتمعات ، فاننا في الواقع نعني الواردات اساسا . فالتجارة الخارجية لذلك القطاع هي تجارة سالبة ، ان جاز التعبير ، بمعنى أنها تقوم كليا على تجارة الاستيراد دون التصدير ، رغم ان القطاع الخاص التجاري في تلك المجتمعات يقوم احيانا بـ « اعادة التصدير » لدول اخرى .

اما من حيث التركيب السلعي لتلك الواردات ، فبينما كانت الآلات ومعدات النقل تمثل السلعة الرئيسية الأولى من تلك الواردات، اي بما نسبته ٢٧ ٪ عام ١٩٧٥ ، فقد تراجع ترتيبها لتصبح الأخيرة في ترتيب السلع الرئيسية الأربع ، اي بما نسبته ٩ر٧ ٪ عام ١٩٧٨ ، في حين اتجهت أهمية السلع الرئيسية الثلاث الباقية الى الصعود نسبيا وهي الأغذية والحيوانات الحية والمنتجات الصناعية الاساسية ، والسلع الصناعية الأخرى .[٥]

(٦) نمو قطاع الخدمات الصحية والتعليمية وتركزه في المدن .

على غرار ما حدث بالنسبة للقطاعات الخدمية الحكومية الأخرى ، نمت الخدمات الصحية والتعليمية في دول الخليج العربية كافة، وبشكل خاص الدول ذات الفائض في رأس المال ، وذلك بسرعة مطردة منذ عام ١٩٧٤ . ففي مجال الخدمات الصحية ، ارتفع عدد المستشفيات في تلك الدول في الفترة بين ١٩٧٠ ــ ١٩٧٨ على النحو التالي : السعودية من ٦٦ الى ٨٦ ، الكويت ــ حافظت على نفس العدد وهو ٢٠ مستشفى لكنها زادت عدد الأسرة بسبب عمليات توسيع المستشفيات القائمة وتحديثها وهذا ما حدث بالنسبة لقطر أيضا حيث بقي العدد في حدود ٩ مستشفيات . والبحرين من ٣ الى ١٠ ، والامارات العربية من ٨ الى ١٦ وفي عمان من ٥ الى ٢٤ مستشفى . أما بالنسبة لعدد الاطباء فقد تنامي

بدرجة كبيرة ، سواء بالنسبة للأطباء البشريين أو أطباء الأسنان في الفترة اياها . ولا يسعنا هنا الا اعطاء بعض الأمثلة . ففي الامارات ارتفع عدد الأطباء البشرين من ٢٠٠ الى ٩٨٩ ، واطباء الأسنان من ١٢ الى ٦٢ ، وفي البحرين من ٩٦ طبيبا بشريا الى ٢١٨ ، ومن ٣ أطباء أسنان الى ١٩ ، وفي الكويت من ٧١٠ طبيبا بشريا الى ١٤٤٢ ، ومن ٦١ طبيب اسنان الى ١٢٥ ... الخ . كذلك الأمر بالنسبة لأعداد الصيادلة ، فقد تضاعفت احيانا ثلاث مرات أو أكثر وينطبق الحال كذلك على هيئة التمريض .[٦]

اما في مجال الخدمات التعليمية ، فقد ازدادت اعداد الطلبة في كافة المراحل الدراسية وكذلك ازدادت اعداد المدرسين . ففي المرحلة الابتدائية ازداد عدد التلاميذ في الفترة بين ١٩٧٠ ــ ١٩٧٨،على التوالي ، كما يلي: السعودية من ١ر٤٢٨ الف تلميذ الى ١ر٧٢٦ الفاومن ٩ر١٦ الف مدرس الى ١ر٣٨ الفا . وفي الكويت من ٥ر٧٥ الف تلميذ الى ٣ر١٠٤ الفا ، ومن ٦ر٣ الف مدرس الى ٦ر٤ ، وفي الامارات من ٦ر٢٢ الف تلميذ الى ٧ر٦٠ الفا ، ومن ٨ر٠ بالالف مدرس الى ٩ر٣ الف مدرس . وهذه النسب من الزيادة تكاد تنطبق ايضا على مثيلتها بالنسبة للمراحل الاعدادية والثانوية ، سواء من حيث اعداد التلاميذ او المدرسين .[٦] ومع ان جزءا لا بأس به من تزايد اعداد العاملين في مجال الخدمات الصحية والتعليمية يعزى الى ازدياد عدد السكان بسبب تدفق اعداد متزايدة من العمالة الأجنبية ، فان هذا لا ينفي حقيقة ان تلك الخدمات قد شهدت توسعا ونموا كبيرين جدا خلال فترة زمنية قياسية . ومرة أخرى نجد أنفسنا امام الحقيقة اياها ، وهي أن هذه الخدمات بدورها ــ على الرغم من زيادة وسرعة نموها ــ الا أنها تركزت في المدن والتجمعات الحضرية المجاورة بشكل رئيسي وظلت سرعة انتشارها في باقي المناطق ، بالمقارنة مع سرعة انتشارها في المدن وما جاورها بطيئة جدا حتى هذا الحين .

(٧) الافتقار الى التخطيط الشامل للتنمية .

على الرغم من النمو الذي حدث في مختلف القطاعات التنموية اجمالا في دول الخليج العربية ، فان معظم الاقتصاديين العرب يتفقون على أن تلك التنمية انما هي في حقيقة الأمر « تنمية معوجة » ــ كما يسميها الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ــ او تنمية « مشوهة » ونحن بدورنا نسميها « تنمية عشوائية » ومرد هذه التسميات اسباب واعتبارات عديدة ومتشابكة بلا شك ، وليس هنا مجال تفصيلها ، غير أن معظم أولئك الاقتصاديين يتفقون على حقيقة اساسية تسببت في تشويه العمليات التنموية في دول الخليج ــ ولا سيما في دول الفائض او « الدول النفطية الريعية » حسب تعبير الدكتور محمود عبد الفضيل ــ وتكمن في غياب الحد الأدنى من التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول ، باستثناء المملكة العربية السعودية ، التي وضعت وطبقت حتى الان خطتين للتنمية ، ويجرى العمل

على تنفيذ الخطة الثالثة . ونحن نقصد بالطبع التخطيط الشامل على المدين القصير والمتوسط ، والمدى البعيد .

ولقد كان من أهم عواقب غياب التخطيط الشامل للتنمية في معظم دول الخليج العربية ، حدوث اختلالات حادة في التوازنات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة من ناحيه ، وهي ما يمكن ان نطلق عليها وصف « اللاتوازنات الافقية » من ناحية ، واختلالات حادة ايضا في التوازنات السكانية ، وهي ما يمكن أن نطلق عليها وصف « اللاتوازنات العمودية » او الرأسية ، اي اللاتوازنات بين سكان المدن وبين سكان الارياف والمناطق النائية من ناحية أخرى ، خالقة بذلك جملة من المشاكل المعقدة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية على النحو الذي سنتعرض له بالدراسة والتحليل في الجزء التالي من الدراسة .

ثانيا : المشكلات السكانية الناجمة عن النمط التنموي في دول الخليج العربية واثارها الاقتصادية والاجتماعية

١ ــ تزايد وتيرة التحضر وبمعدلات عالية على حساب التنمية الريفية .

ولسنا نعني بالتحضر مجرد عملية التركيز السكاني في المدن او فيما حولها أو ما جاورها، فالتحضر هو عملية اشد تعقيدا واكثر شمولا واعمق مدلولا كما يقول احد الباحثين ولعل اكثر تعاريف التحضر شيوعا واستخداما هما : التعريف الديمغرافي (ويسمى احيانا بالتعريف الاحصائي) حيث يعني التحضر عملية التغير في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية من جملة سكان الدولة . وهناك التعريف الشامل للتحضر الذي يرى فيه ليس مجرد عملية مستمرة ملازمة للتصنيع والاستقرار في المدن فحسب وانما حالة ملازمة لسلسلة كاملة من العوامل التي تشكل الاساس لعملية النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي (حمودة ، ١٩٨١ : ٧٩٥ــ٧٩٧)

اما نحن ، فلسنا نعتمد مفهوم التحضر هنا للدلالة على مجرد النمو السكاني في المدن ، وانما نعتمده كذلك ، أساساً ، للدلالة على حالة التحضر المتزايدة التي شهدتها المدن والمراكز الحضرية الخليجية خلال فترة زمنية قياسية بكل المعايير اعتمادا على عائدات الاقطار الخليجية من صادراتها النفطية منذ اواخر عام ١٩٧٣ . وفيما يلي جدول يبين مستويات ومعدلات التحضر ونموه في دول الخليج العربية للفترة ما بين ١٩٦٠ــ١٩٨٠ ، للدلالة على مدى اللاتوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية في تلك الدول .

	مجموع عدد السكان (.....)		النسبة المئوية لنمو السكان			مستوى التحضر			التغيرات في مستوى التحضر	معدل التحضر
	١٩٦٠	١٩٨٠	مجموع السكان	سكان الحضر	سكان الريف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	٦٠ــ١٩٨٠	٦٠ــ١٩٨٠
السعودية	٥ر٩٧٩	١٠ر٤٢٣	٣ر٧	١٤ر٦	٠ر٩	٢٩ر٧٢	٤٨ر٦٧	٦٦ر٨٤	٣٧ر١٢	٣٧٦ر٦٠
الكويت	٢٧٨	١ر٤٣٩	٢٠ر٩	٢٦ر٦	٥ر٩	٧٢ر٣٠	٧٦ر٤٥	٨٨ر٣٣	١٦ر٠٣	١٩٠ر٠٠
قطر	٥٩	١٠٨	٤ر٢	٥ر٨	٠ر٣	٧٢ر٨٨	٧٩ر٧٥	٨٦ر١١	١٣ر٢٣	١٣٠ر٧٠
البحرين	١٦٢	٢٩٤	٤ر١	٤ر٢	٤ر٣	٧٨ر٤٠	٧٨ر١٤	٧٧ر٨٩	٠ر٥١	٠٢ر٧٨
الامارات	١١٩	٢٦٠	٥ر٩	١٤ر٥	٠ر٢	٤٠ر٤٢	٥٧ر٣٧	٧١ر٩٢	٣١ر٥٨	٢٧٨ر٨٤
عمان	٤٩٤	٨٩٨	٤ر١	١٤ر٤	٣ر٧	٣ر٤٤	٥ر٠٢	٧ر٣٥	٣ر٩١	١١٩ر٤٤

ومن قراءة الجدول السابق تتضح لنا الحقائق التالية :

أ ــ انه بينما تتضاعف مجموع عدد السكان في تلك الاقطار خلال الفترة بين ١٩٦٠ ــ ١٩٨٠ مرتين أو ثلاث مرات (كما في الكويت) ، فان هذه الزيادة السكانية قد تركزت بشكل كبير في المناطق الحضرية ، على الرغم مما هو معروف عن أن معدلات الخصوبة في الأرياف هي أعلى منها في المدن عادة .

ب ــ ان النسبة المئوية لنمو السكان في المناطق الحضرية طوال تلك الفترة كانت أعلى بكثير من مثيلتها في المناطق الريفية .

ج ــ واكثر من ذلك ، فان الأمر لم يقتصر على زيادة نسبة نمو السكان في الحضر أكثر منها في الأرياف فحسب ، بل تعداها الى واقع كون النمو السكاني في الريف في بعض الدول الخليجية المذكورة ، وهي السعودية وقطر ، كان « نموا سلبيا » اي في مستوى الصفر او اكثر منه بقليل تقريبا .

د ــ ان السعودية والامارات والكويت على التوالي ، هي التي شهدت معدلات عالية من التغير في مستوى التحضر خلال تلك الفترة ، اي أن السعودية وهي أكبر دولة خليجية واوسعها من بين الدول المذكورة ، شهدت تغيرا في مستوى التحضر كان من شأنه أن يزيد من تفاقم مشكلة انخفاض كثافة السكان في اراضيها مقارنة بالمساحة الكلية للبلاد .

هـ ــ ان معدل التحضر في السعودية والامارات والكويت كان كبيرا جدا ، وهذا بدوره يعني ان حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ارتفاع معدل التحضر فيها هو كبير جدا بلا شك ، ويتجاوز ثلاث مرات ، حجمه في البلدان الخليجية المتبقية ، علما بأن معدل التحضر في هذه البلدان ايضا ــ باستثناء البحرين ــ يعتبر عاليا . وهو ما يمكن أن نسميه بـ « التحضر المفرط » .

٢ ــ ان ازدحام واكتظاظ المدن بالسكان الاصليين والمهاجرين اليها من الداخل والخارج ادى الى

ظهور المشاكل المتوقعة التاليه :

أ ـــ تزايد الضغط على المرافق والخدمات العامة في المدن بسبب توسع رقعتها الجغرافية مما ادى بالتالي الى ظهور بعض الاختناقات فيها ولا سيما في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمياه الصالحة للشرب والكهرباء وذلك بالرغم من الجهود الحكومية المتواصلة لتنمية هذه القطاعات الخدمية .

ب ـــ تزايد حدة « ازمة الاسكان » في معظم المدن الخليجية ولا سيما العواصم ذات الجذب السكاني المتضخم ، وارتفاع اسعار العقارات وايجارات المساكن والمباني بمعدلات متزايدة باضطراد ، وبشكل ادى الى بروز مشكلة اسكانية حادة لدى قطاع كبير من محدودى الدخل ولا سيما من العمالة الاجنبية ، بسبب عجزهم عن دفع بدل سكن عال جدا .

ج ـــ ادى ازدحام المدن الى ظهور ما اصبح يسمى بـ « ازمات السير » المرهقة في معظم عواصم الاقطار الخليجية ، وهي ازمة مردها كثرة وسائط النقل ، الخاصة والعمومية ، الرسمية او الحكومية والمدنية من ناحية ، وازدحام الارصفة والشوارع بالمارة من الناس .

٣ ـــ تغيير معالم الطبيعة وتلويث البيئة ، وقد تمثل ذلك اساساً بما يلي :

أ ـــ القضاء على مساحات واسعة من المناطق الزراعية او المناطق ذات الأشجار الطبيعية ، وتحويلها الى مناطق حضرية ، نتيجة لنشاطات الاسكان وشق الطرق وتوصيل الخدمات كشبكات الماء والكهرباء وغيرها .

ب ـــ القضاء على بعض المعالم الاثرية والتاريخية في العديد من المدن الخليجية نتيجة لمقتضيات التوسع العمراني .

ج ـــ تلويث الهواء ، الناجم عن حرق كميات هائلة من الوقود المستعمل من قبل وسائط المواصلات والنقل والمعامل في المدن ، وتلويث المياه بسبب تسرب بعض مياه المجارى لشبكات مياه الشرب نتيجة عجز شبكات المجارى عن استيعاب المياه العادمة والفضلات ، وتلويث البيئة الساحلية بسبب كثرة النفايات البلدية او بسبب نشاطات الانسان الأخرى على الشواطىء .

٤ ـــ رافق ذلك تغير مستمر وسريع في البيئة الاجتماعية ، نجم عنه مشكلات جديدة انعكست احيانا في ارتفاع معدلات الجريمة في مختلف اشكالها ومستوياتها . كما انعكست في احيان أخرى على الشباب ونمط معيشتهم وكان مظاهرها الشعور بالفراغ والملل الشديدين ، رافقهما شعور هو مزيج من الاحباط النفسي واللامبالاة ، وذلك نتيجة لعدم تلبية احتياجاتهم الثقافية والرياضية بصورة كافية وعدم توجيه طاقاتهم توجيها منتجا ومفيدا في مختلف مجالات العمل والبناء . ان هذه الظاهرة تتمثل اكثر ما تتمثل في طلبة المدارس الثانوية والجامعات ، ولا سيما في اوقات الاجازات والعطل الدراسية .

٥ ــ نتيجة لتدني مستوى التصنيع في دول الخليج العربية بل وبدائيته احيانا ووجود الصناعات البتروكيماوية او الكيماوية في مناطق خارجة عن حدود امانات العواصم في تلك الدول ، فان النشاط الرئيسي الذي بقي للمدن الخليجية ، لا سيما العواصم ، ان تمارسه ، تمثّل في الخدمات الخاصة من بيع وشراء ، وتقديم وسائل الترفيه والخدمة الفندقية وبعض الخدمات السياحية المحدودة وغيرها . وبالتالي فان المدن والعواصم الخليجية انما هي في الاساس مدن وعواصم خدمات ، وبالتالي فانها مراكز حضرية استهلاكية بدرجة عالية ، بل ان سمتها الأساسية هي الاستهلاك وليست مراكز انتاجية ، اللهم الا اذا اعتبرنا « الخدمات » انتاجا .

٦ ــ ضعف المستويات الاقتصادية لفئات واسعة من السكان في المدن الخليجية سواء اولئك الذين وفدوا اليها من الأرياف والبوادى في الداخل ، او الذين وفدوا اليها في شكل عمالة اجنبية من الخارج . وفي الحالتين فان الوافدين ، هم في الغالب ، ينتمون الى مناطق فقيرة في الحالة الثانية . ولهذا ، فإنهم ــ ما عدا قوة العمل عالية الكفاءة والاختصاص ــ يعتبرون من ذوى الدخل المحدود ، بل المتدني ولا يستطيعون بالتالي تحمل تكاليف واعباء المعيشة المتزايدة باستمرار في المدن .

ومن الاثار الجانبية السلبية الناجمة عن هذه الوضعية ظهور الاحياء والتجمعات السكانية الفقيرة المكتظة بالسكان، والتي تفتقر الى الحد الأدنى من الحفاظ على مقومات الصحة العامة والنظافة، الأمر الذي يتسبب في انتشار الأوبئة والأمراض المعدية احيانا وغير المعدية ، وتشويه البيئة العمرانية والجمالية للمدن ، نتيجة لاضطرار اعداد غفيرة من اولئك الأفراد والأسر الى السكن والاقامة في بيوت من الصفيح او « العشيش » وما شابهها .

٧ ــ ارتفاع معدلات التضخم في كافة انحاء البلاد ، ولا سيما المدن .

وقد نجمت هذه الظاهرة ــ والتي لا شك انها في حد ذاتها تعتبر ظاهرة عالمية ــ بشكل خاص في دول الخليج العربية بسبب نموها السريع جدا خلال السبعينات ، فاسعار الاستهلاك التي كانت قد ارتفعت باقل من ٥ ٪ سنويا من عام ١٩٦٨ الى ١٩٧٣ ، ارتفعت بعد ذلك بنسبة ١٢ ٪ سنويا ، وتشهد السعودية داخل مجموعة الدول الخليجية اسرع معدل للتضخم متوسط ١٦ ٪ سنويا بين ١٩٧٤ ــ ١٩٧٩ مع قيمتين تجاوزتا ٣٠ ٪ في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ولوحظ منذ عام ١٩٨٠ انخفاضا نسبيا في سرعة ارتفاع التضخم في تلك الدول .(٧)

وبالرغم من الدعم الحكومي المتزايد للابقاء على اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية في مستوى معقول بالنسبة لذوى الدخل المحدود ، فإن بقاء معدلات التضخم عاليه رغم ميلها للهبوط منذ ثلاث سنوات ، وارتفاع بدل الايجارات للمساكن ، وتجميد الأجور والرواتب ، او ــ على الأقل ــ عدم جعلها في مستوى يتلاءم ومعدلات التضخم ، كل ذلك ادى الى انهيار التوقعات المتفائلة لذوى الدخل المحدود والمتدني من سكان البلاد الأصليين المهاجرين من الأرياف ومن الوافدين الاجانب ــ من ذوى الكفاءات المتدنية على وجه الخصوص ــ في امكانية زيادة مداخيلهم

وتحقيق وفر مالي يمكنهم من اعادة استثمارها باي شكل من الأشكال التي تحقق لهم مزيدا من الدخل ، او حتى للوفاء باحتياجاتهم الاساسية في بعض الأحيان ، وذلك على عكس اراء وتوقعات بعض الباحثين المتخصصين في قضايا التحضر ، والذين يرون ان التحضر ينطوى على ظواهر ايجابية اكثر منها سلبية وعلى رأسها تمكين ذوى الدخل المحدود والمتدني من تحسين اوضاعهم المعيشية[٨] . ولكن ذلك لا يعني مطلقا اننا ضد التحضر بالمطلق ، فنحن نقف لجانب التحضر المخطط ضمن استراتيجية انمائية وطنية شاملة ولكننا ضد التحضر العشوائي غير المخطط أو المنتظم .

ثالثا : بعض الحلول والمقترحات لمشكلات المستوطنات البشرية

يقترح بعض المتخصصين في دراسات المستوطنات البشرية[٩] عددا من الحلول والمقترحات التي تساعد الدول النامية غموما على حل مشكلاتها المتصلة بالمستوطنات ، أو على الأقل ، التخفيف من حدتها في المدى المنظور والمتوسط ، تمهيدا لحل معظمها على المدى البعيد . ومن أهم تلك الحلول والمقترحات التي قد تلائم دول الخليج العربية ما يلي :

أ ــ وضع التشريعات اللازمة لانشاء مجالس اقليمية تكون مسئولة عن اعداد الخطط الاقليمية وتطبيقها والتنسيق بين مختلف اجهزة الحكم المحلي في توفير المرافق والخدمات العامة الاساسية في الأقاليم ، وتحسينها وتحديثها ان وجدت ، بما في ذلك استعمالات الاراضي ، والمحافظة على البيئة ، وتضمن مشاركة البلديات والمجالس القروية في عمليات التنمية والتطوير الاقليمي .

ب ــ خلق الترابط والتكامل بين مختلف القطاعات الاقليمية والتنسيق فيما بينها ضمن اطار تحقيق تقليص التباين بين الأقاليم ، ويوفر الحد الأدنى من الخدمات والمرافق التي تلبي حاجات الانسان الاساسية ، ولا سيما في الارياف المنعزلة والمناطق النائية التي غالبا ما يتواجد فيها البدو . ذلك أنه لا يكفي ، في حقيقة الأمر ، ان تقتصر معالجة السلطات المسؤولة لظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف والمناطق النائية للمدن وغيرها من التجمعات الحضرية المجاورة عن طريق حملات « الوعظ والارشاد » الاعلامية ذات الطابع المجرد . اذ لا بد من خلق الحوافز والظروف الملائمة التي تعين سكان تلك المناطق على الاستقرار وعدم هجرة اماكن استيطانهم ، ولا سيما اذا كانت أراضي زراعية أو قابلة للزراعة وذلك كله لن يتم الا عبر ايصال كافة الخدمات الاساسية لسكان تلك المناطق من قبل اجهزة الدولة المختصة ، العاملة منها على المستوى الوطني او المحلي .

ج ــ اعانة المزارعين وملاكي الأراضي الزراعية وتشجيعهم على استغلال اراضيهم أو توسيع نطاق استغلالها ، وبالتالي انتاجيتها ، عن طريق تقديم كافة اشكال الدعم المطلوبة للقيام بالنشاطات

المختلفة في هذا القطاع ، ولا سيما بالنسبة لصغار المزارعين ومحدودي الحيازات الزراعية ، على ان يشمل الدعم الأموال والقروض والمدخلات الزراعية المادية الأخرى من بذار محسنة وسماد وأدوات زراعية ومبيدات .

د ـــ تطوير اجهزة الحكم المحلي او الادارة المحلية تطويرا مؤسسيا وبشريا شاملا ، وذلك عن طريق عقد دورات تدريبية مستمرة لرفع كفاءاتهم في مجال ايصال الخدمات وادارة المرافق العامة المحلية ومواجهة المشكلات والكوارث الطارئة ، سواء كانت متسببة بفعل الانسان ونشاطاته ، أو بفعل عوامل الطبيعة ، ولن يتم ذلك الا عن طريق اعطاء هذه الأجهزة مزيدا من الصلاحيات التي تمكنها من حرية الحركة في حدود قوانين الادارة المحلية ، ورفدها بالأموال ووسائل الدعم المادية الأخرى التي تمكنها من ايصال الخدمات المطلوبة للمواطنين ، حتى في اماكنهم النائية ، في الوقت المناسب ، وبالقدر الذي تتطلبه طبيعة الظروف ، وبسبب الطبيعة الصحراوية في اماكن متفرقة ومبعثرة ، فقد يكون من المناسب ان تقتصر اجهزة الادارة المحلية على مجالس البلديات في التجمعات السكانية المتوسطة ، بل قد يكون من الأجدى انشاء مجالس قروية في الأرياف المعزولة والمناطق النائية ، بحيث يتم ربط كل منها باقرب مجلس بلدي .

هـ ـــ وضع الحوافز الضرورية لخلق مناطق نمو جديدة في الأرياف والمناطق النائية ، واعطاء اولوية للمناطق التي لديها امكانات كبيرة للنمو والتطور ، سواء من حيث امكانات النمو الزراعي او الصناعي ، وتكون هذه الحوافز عادة في شكل قروض للاسكان او لانشاء المزارع او لانشاء المشروعات الصناعية الصغيرة ، وذلك حسب طبيعة هذه المناطق وبيئتها الايكولوجية .

و ـــ تشكيل لجان عمل تطوعية يتم من خلالها زيادة مساهمة المواطنين في خدمة مجتمعاتهم المحلية ، وعلى الأخص في الأرياف المعزولة والمناطق النائية ، ووضع بعض الارشادات التي تنظم وتحدد طبيعة وزمان ومكان خدماتهم بالتعاون الوثيق مع اجهزة الادارة المحلية .

ز ـــ اعادة النظر في اساليب تثمين الأبنية والأراضي في داخل حدود بلديات العواصم والمدن الرئيسية بشكل خاص في ضوء الزيادات المطردة في اسعار الأراضي والأبنية ، وارتفاع مستوى الايجارات بالنسبة للعقارات بشكل مطرد ايضا ، وذلك لزيادة الموارد المالية للبلديات ، لتمكينها من زيادة توسيع نطاق خدماتها اعتمادا على مواردها الذاتية .

ح ـــ اعادة النظر في التعرفة والرسوم على رخص المباني والخدمات ضمن اطار يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف المناطق وفئات المواطنين بشكل عادل .

ط ـــ دعم موارد بنوك تنمية المدن والقرى ، وانشاء المزيد منها اذا لزم الأمر ونشرها في مختلف التجمعات السكانية الرئيسية على المستوى الوطني ، وتطوير عملياتها واجهزتها الفنية كي يتسنى لها توسيع نطاق مساهماتها في مشاريع البلديات والقرى،والقيام بدور فعال في عملية التطوير الاقليمي .

ى ـــ اصدار القوانين والأنظمة واتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع تردى عناصر البيئة من اراض ومياه

وهواء ومناطق ساحلية ومناطق رعوية وغيرها ، وحمايتها من التلوث . وهذا يستلزم بالضرورة انشاء محطات المراقبة أو المعاينة لتسجيل مستويات تلوث المياه والهواء ، والتوسع في اقامة المحميات الخاصة لحماية الثروات الحيوانية والسمكية والبحرية بمجموعها وكذلك حماية المناطق الزراعية والرعوية .

ك ــ تطوير التوعية البيئية المنظمة ومستوياتها ومعايير معالجة الملوثات للأرض والماء والهواء والسواحل ، ووضع برامج اعلامية وتعليمية للوعي البيئي .

ل ــ استكمال وتطوير الكوادر والأجهزة المعنية لشؤون التخطيط الاقليمي والبلديات والشؤون القروية والريفية والبيئية .

رابعا : التنمية الريفية في دول الخليج العربية

تعددت التسميات والمصطلحات التي اطلقها الاقتصاديون العرب على دول الخليج العربية ، ولا سيما دول ذات الفائض ، في الفترة التي تلت تصاعد اسعار النفط منذ اواخر عام ١٩٧٣ ، وبالتالي تزايد العوائد المالية الناجمة عن صادرات تلك الدول من النفط ، فقد اطلق بعضهم عليها تسمية « دول الوفر » وسماها البعض الاخر بـ « دول الرفاه » وسماها فريق ثالث « الدول النفطية الريعية »[١٠] ولا ندعي أن اولئك الاقتصاديين قد استخدموا تلك التعبيرات خارج سياقها الموضوعي في ادبياتهم المنشورة عن التنمية العربية والتنمية الخليجية بشكل خاص (وبعضهم ينكر انها تنمية حقيقية في الأصل) . غير أن تكرار استخدام هذه التعبيرات ، والتي اخذها كثيرون عنهم في كتاباتهم حول التنمية ، وترديد تلك التعبيرات في اروقة المؤتمرات وحلقات النقاش العلمية الخاصة بقضايا التنمية العربية ، من ناحية ، واستخدام تلك التعبيرات في غير سياقها الموضوعي من الناحية العلمية الدقيقة، وبقدر كبير من التعميم احيانا من قبل بعض الدارسين والباحثين من ناحية ثانية ، ادى ، من الناحية العملية ، الى تكريس بعض المفاهيم الخاطئة ــ والتي هي في الأصل ليست سوى تصورات وانطباعات في اذهان اصحابها ليس الا ــ من نوع ان المواطنين الخليجيين هم ، على اختلاف مواقعهم الاجتماعية ومداخيلهم الفردية الحقيقية ، هم مواطنون « اثرياء » بل ان بعض الادبيات الاقتصادية ، سواء العربية منها أو الأجنبية ــ كتقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم مثلا ــ راحت تبني فرضية « الخليجي الثرى » هذا على اساس قسمة الناتج الاجمالي المحلي على عدد السكان في كل دولة خليجية ، وراحت تبني على اساس هذه القسمة ايضا فرضياتها القائلة بأن نصيب المواطن في الدول الخليجية ــ ذات الفائض تحديدا ــ من ذلك الناتج الاجمالي تعتبر من أعلى الحصص الفردية في العالم .

ولقد ادت هذه التعميمات والاحكام المطلقة ــ على نحو غير مقصود ــ الى اعطاء صورة مضللة عن واقع توزيع الدخل ، وعدالة التوزيع ، في الدول الخليجية المصدرة للنفط ، اما الواقع الحقيقي

المغاير لهذا الواقع المتصور ، فيتمثل في كون عملية توزيع الدخل في تلك الدول تشوبها الكثير من العيوب والثغرات الخطرة (عبد الفضيل ، ١٩٧٩ : ٢٠٧ــ٢١٣) ويكفي لاعطاء دليل ذي معنى على ذلك أن نقول بأن العوائد المالية الحقيقية لصادرات النفط تعتبر من الاسرار الدفينة في عدد من الدول الخليجية فضلا عن أن كميات الانتاج اليومي من النفط وكميات التصدير الحقيقية في الأصل لهي من الأمور التي تحاط بستار من الكتمان ايضا في بعض تلك الدول . اذ أن الأرقام الحقيقية ــ وهي الأرقام غير المعلنة بالطبع ــ تبقى ملكا للحاكم وحده . وبالتالي فان الأرقام المعلنة عن كميات الانتاج والتصدير من النفط ، وكذلك ارقام العوائد المالية ، ليست في واقع الأمر سوى الأرقام التي يرغب الحكام في الاعلان عنها .

لذا ، فان احتساب نصيب الفرد في تلك الدول من اجمالي الناتج المحلي ، ينطوى على عدة اوهام أهمها : ان الأفراد في تلك الدول هم في الواقع متساوون من حيث متوسط مداخيلهم الفردية ، بغض النظر عن مداخيلهم الفردية الحقيقية من ناحية ، وعن أماكن سكناهم (الحضرية أو الريفية) من ناحية أخرى . وبالتالي ، يتم الافتراض في ضوء ذلك ، بعدالة توزيع الثروة بين جميع المواطنين ، أو على الأقل ، حد ادنى من العدالة التوزيعية .

وحقيقة الأمر هي عكس ذلك تماما ، غير أننا لسنا هنا في معرض دراسة وتحليل قضية توزيع الدخل في الدول الخليجية من جميع جوانبها ، لكن الذي يهمنا الاشارة اليه هنا هو أن بعض الأرياف ، وكذلك المناطق المعزولة ، والنائية في بعض دول الخليج العربية الثرية ليست أقل تخلفا ، اقتصادياً واجتماعيا ، من مثيلتها في بعض البلدان الأقل نموا أو الفقيرة . ولقد اوضحنا آنفا كيف أن سكان المدن والتجمعات الحضرية الرئيسية هم الذين يذهب اليهم بدرجة اساسية ، معظم النفقات الحكومية المخصصة للخدمات ، بسبب تركز تلك الخدمات في المدن وما حولها[١١]

ان هذا الواقع المرير الذي يعيشه جزء ليس بالقليل من السكان في الريف والبادية في الدول الخليجية عموما ، وهي الدول المسماة بالدول الغنية يجب أن يطرح قضية « حقوق الانسان » في التنمية على بساط البحث بشكل جاد . وابسط هذه الحقوق ، بالنسبة لسكان الريف والبادية في تلك الدول هو حقهم في التنمية الريفية . ولا شك أن هذا موضوع واسع جدا وقائم بذاته غير أننا سنحاول هنا الاقتصار على اثارة المبادىء والتوجيهات الرئيسية المتعلقة بالتنمية الريفية ، والتي لو تم العمل بمقتضاها فان من شأنها أن تعيد لسكان الارياف والبادية في الدول الخليجية حقوقهم في التنمية تدريجيا ، من ناحية ، وان تقلل من اللاتوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين الأرياف والمدن الى اقصى قدر ممكن من ناحية اخرى ، ولكن دون ان يعني ذلك بالضرورة ، حتى لو تحقق بالكامل وبشكل مثالي ، ان عدالة توزيع الثروة بين كافة المواطنين في البلد الخليجي الواحد قد تحققت على المستوى الوطني ككل . فهذه في الحقيقة مسألة اخرى تتطلب الكثير من المسائل المتصلة بتوزيع الدخل للدراسة والتحليل من جميع الجوانب ، ودون ان ننكر في الوقت ذاته حقيقة ان التقليل من

اللاتوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين الارياف والبوادى من ناحية وبين المدن والتجمعات الحضرية من ناحية أخرى سيكون لها مردود غير مباشر ، بهذه الدرجة او تلك ، على تقليص الفوارق في المداخيل بين الأفراد في المجتمع ككل .

اما المبادىء والتوجهات الرئيسية المتعلقة بالتنمية الريفية في تلك الدول ، فهي :

١ ــ على الرغم من تعدد المفاهيم المرتبطة بالتنمية الريفية ، فان مفهوم التنمية الريفية يجب أن يتضمن ، في كل الأحوال ، العناصر التالية :

أ ــ ان التنمية الريفية لا بد وان توجه لغالبية سكان الريف الفقراء لمواجهة احتياجاتهم الاساسية .

ب ــ ضرورة التركيز على تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاحداث التنمية الريفية في الاتجاه المرغوب .

ج ــ اهمية التأكيد على رفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة انتاجية العمل في الأرياف .

د ــ الاعتماد الجماعي على النفس .

هـ ــ تحقيق شعبية وديمقراطية التنمية الريفية في مختلف مراحلها .

و ــ توفير عوامل الجذب السكاني والعمراني في الريف وذلك بالعناية بالخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والرياضية .

وهذا ما يسمى بمنهج التنمية الريفية المتكاملة[١٢] . وبطبيعة الحال فان هذه التنمية المتكاملة لا يمكن تحقيقها بمعزل عن استراتيجية متكاملة للتنمية الوطنية الشاملة تتجه بصورة اساسية نحو الغالبية العظمى من السكان .

٢ ــ ضرورة ان تشمل نشاطات البحث والتطوير العلمية والتكنولوجية في الاقطار الخليجية الارياف والمناطق النائية لاعانة سكانها على الاستقرار ومواجهة شظف المناخ والظروف الطبيعية ، كشحة موارد المياه ومصادر الغذاء وغير ذلك . وهناك عدد من المسائل التي يقتضي مراعاتها في استخدام العلم والتكنولوجيا لاجل التنمية الريفية :

أ ــ يجب أن ترتبط نشاطات التطوير التكنولوجي بمجالات الانتاج بشكل رئيسي .

ب ــ يجب أن يرتبط استخدام التكنولوجيا باستراتيجية التنمية الموجهة لصالح فقراء الريف والبوادي .

ج ــ يجب تطويع التكنولوجيا المستخدمة للظروف المحلية في المدى القصير .

د ــ يجب المساهمة في انتاج احتياجات المجتمع الريفي من التكنولوجيا الملائمة المطلوبة محليا في المدى البعيد .

٣ ــ ضرورة توفر عنصري التمويل والاشراف الفني في مجالات التنمية الريفية المتكاملة ، وذلك من أجل زيادة الدعم المالي الموجه لمشروعات التنمية الريفية ، والمساعدة في اعداد الكوادر الفنية والادارية المحلية اللازمة والمتابعة المستمرة لمشروعات التنمية الريفية وتقييم نتائجها ، وتقديم

المشورة في تجديد واختيار مشروعات التنمية الريفية .[١٣]

٤ ــ ان تحقيق شعبية وديمقراطية التنمية الريفية يستدعي بالضرورة خلق وتطوير المنظمات الجماهيرية والنقابية ، مثل اتحادات الفلاحين ونقابات العمال الزراعيين والجمعيات التعاونية بمختلف انواعها بما يتلاءم ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأرياف .

٥ ــ ان التنمية الزراعية هي جوهر التنمية الريفية ذلك أن حوالي ٧٥ ٪ من السكان الريفيين في اقطار الخليج العربية يعملون في الزراعة ، ويعمل الباقون منهم في مهن اخرى ربما كانت ذات ارتباط مباشر او غير مباشر بالزراعة وانتاج الغذاء ، كصيد الأسماك في المناطق الساحلية . ولذلك ، فان تنمية الزراعة بطريقة متوازنة مع بقية القطاعات الاقتصادية تعتبر مطلبا اساسيا وجوهريا لتحقيق التنمية الشاملة في دول الخليج العربية .

٦ ــ ان التنمية الريفية ، في الاقطار الخليجية قيد الدراسة والمتصفة بكونها منخفضة الكثافة السكانية انخفاضا حادا في كثير من تلك الأقطار ، يجب أن تتضمن ايضا تنمية الموارد البشرية في المناطق الريفية . ومن المعروف أن نسبة الخصوبة بين سكان الأرياف ــ لاسباب عديدة لا مجال للخوض فيها ــ هي اعلى من مثيلتها بين سكان المدن بوجه الاجمال . وبما ان تنمية الموارد البشرية للأرياف من شأنه بالتالي أن يساهم في تنمية الموارد البشرية على المستوى الوطني ككل في تلك الأقطار ، فان هذه التنمية تقتضي من الحكومات الخليجية تقديم كافة الحوافز التي تساعد سكان الارياف على زيادة النسل سواء من حيث توفير المساكن الملائمة ، أو تقديم كافة خدمات الأمومة والطفولة وبمستوى لائق ، وتقديم الاعانات الاجتماعية لذوى الأسر الكبيرة وغير ذلك من المحفزات ، ومن شأن تنمية الموارد البشرية ان تؤدى بدورها ، وفي المدى البعيد الى قوة عمل وطنية ملائمة ، تساعد تلك الأقطار على « توطين العمل » .

وهكذا ، فاذا امكن الأخذ بهذه المبادىء والتوجيهات وتنفيذ مضمونها فبالامكان ان نتصور الارياف بل وحتى البوادى القريبة في دول الخليج العربية وقد تحولت الى اماكن استقرار ــ حتى لا نقول اماكن جذب ــ للسكان على الأقل ، بدلا من أن تظل على الدوام اماكن طرد للسكان ولنشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي قد ينطوي في المدى البعيد على اخطار جسيمة ، أهمها تفريغ الارياف من اي نشاطات انسانية ذات شأن ، وتصبح أشبه بالمناطق الخالية من السكان ، وهذا من شأنه بدوره ان يساهم في زيادة حدة ظاهرة التصحر او زحف الصحراء التي اخذت تبرز للعيان في الدول الخليجية في السنوات الأخيرة بفعل الهجرة للمدن واهمال الزراعة .

الهوامش :

١) International Conference on Human Settlements. Vancouver, June 1976.

٢) انظر في هذا الصدد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ (القسم الخامس) .

٣) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم واشنطن ١٩٨١ ص ١٠٤ .

٤) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية / الأمانة العامة : تقرير الأمين العام الى الدورة العادية التاسعة والثلاثين ، عمان / الأردن ، حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ ، ص ١٢١ .

٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ .

٧) البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، ص ١٠٤ .

٨) يستعرض د. عبد الاله ابو عياش اراء وتوقعات انصار التحضر من الباحثين في بحثه « الجوانب الاجتماعية الاقتصادية لظاهرة التحضر في الوطن العربي » المنشور في الحلقة البحثية عن التوزيع السكاني والتنمية ... ص ٨٥٦ ــ ٨٥٧ .

٩) انظر على سبيل المثال : دراسة المهندس غالب بقاعين ورياض خورى « المستوطنات البشرية في الأردن » المقدمة الى المؤتمر الوطني الأردني للمستوطنات البشرية المنعقد في عمان برعاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الجامعة الأردنية بين ١٢ــ١٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢ .

١٠) من بين هؤلاء الاقتصاديين على سبيل المثال لا الحصر ، اسماعيل صبرى عبد الله ، محمود عبد الفضيل ، ابراهيم سعد الدين ، يوسف صايغ ، محمود الحمصي ، لبيب شقير واخرون غيرهم .

١١) انظر في هذا الصدد ، على سبيل المثال لا الحصر : د. عبد الباسط عبد المعطي « اطار عمل لحلقة حوار مفتوح حول بعض قضايا التوظيف الاجتماعي للبترول ومسائل التغير الاجتماعي في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٨٠ .

١٢) انظر في هذا الصدد : د. سعد نصار : « بعض القضايا الأساسية في تخطيط التنمية الريفية » المعهد العربي للتخطيط : ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية ١٩٧٨ (الخرطوم ٢٣ــ٢٧ نيسان ابريل) ص ٢٩ــ٣٤ .

١٣) انظر في هذا الصدد : د. محمد سلطان أبو علي : « بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية في البلدان العربية الأقل نموا « المعهد العربي للتخطيط ، ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية ــ الخرطوم ١٩٧٨ ص ٣٧ــ٥٢ .

المصادر العربية :

ــ ابو علي ، محمد سلطان — « بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية في البلدان العربية الأقل نموا » بحث قدم الى **ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية** المنعقدة في الخرطوم عام ١٩٧٨ باشراف المعهد العربي للتخطيط .

ــ بقاعين ، غالب وخورى ، رياض — « المستوطنات البشرية في الأردن » دراسة قدمت الى **المؤتمر الوطني الأردني للمستوطنات البشرية** المنعقد في عمان برعاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الجامعة الأردنية يونيو ١٩٨٢ .

ــ حموده ، احمد عبد الرحمن — « محددات ظاهرة التحضر في الوطن العربي » بحث منشور ضمن أعمال **الحلقة البحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي** ١٩٨١ باشراف المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

ـــ عبد الفضيل ، محمود « مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية » بحث منشور ضمن أعمال **ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٧٩ .

ـــ عزام ، هنرى « أنماط وروابط التحضر والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية » بحث منشور ضمن أعمال **ندوة التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٢ .

عمر الخطيب :

• حصل على « دكتوراه دولة » في العلوم السياسية عام ١٩٧٥ من جامعة السوربون في باريس .
• مدرس بقسم العلوم السياسية ـــ جامعة الكويت .